منهج المعرفة العلمية في النظريات اللسانية

الدكتور محمد الأوراغي*

تقديم:

مناهج اكتساب المعرفة لا ينحصر اختلافها خلال الأزمنة المتعاقبة ولا عبر الحقول المعرفية المتباينة، وإنما تختلف أيضاً بين النظريات المتزامنة التي تتنافس داخل الحقل المعرفي الواحد من أجل وصف موضوعاته؛ ولذلك سيكون من الصعب الحديث عن كلية المنهج وكلية النظرية، مع إمكان القول بكلية المعرفة العلمية خاصة(١).

دعونا نعتبر النظرية والمنهج والمعرفة مكوِّنات لنسق علومي(٢)؛ بحيث لا يستقيم تحليل أحد هذه المكونات بمعزل عن الآخر. وإذا ثبت أن هناك تنسيقاً بين المعرفة والمنهج والنظرية، وجب أن يكون تناولنا لأي منها تناولاً علاقياً. أما إثبات نسقية المكونات الثلاثة، فيكون عن طريق «مبدأ التضامن» الذي يفيد أن أيَّ تغيير يطرأ على أحد مكونات النسق يجب أن يلحق غيره من المكونات بدءاً من الذي يباشره.

ويلزم عن صحة التعالق الذي وصفناه أن يكون تقييد «المعرفة» بصفة «العلمية» مسبوقاً بتقييد «المنهجية» بصفة مناسبة للصفة التي تقيدت بها «النظرية» من قبل.

* كلية الآداب في الرباط - المغرب.

فالتناسب بين الصفات المقيدة لمكونات النسق من مستلزمات «مبدأ التضامن» كما أن تعاقب تلك المكونات من ضرورات بناء النسق.

ظهر إذاً أن إشكال هذا العرض يمكن صوغه من جديد بعبارة موجزة؛ فنقول: تُقيد «المعرفة» بوصف «العلمية» إذا تم اكتسابها في إطار «نظرية نسبية» بواسطة قواعد يُشكِّل بناؤها المخصوص منهجاً متميّزاً نفرده بمصطلح «القِرناب»(٣).

ولإحكام الإشكال المطروح بمعالجة تكون في غاية الوضوح يجمل بنا أن نُسيِّجها بالضوابط اللازمة، وهي متدرجة بحسب أهميتها على المنوال التالي:

أ- الحصر الإجرائي: بأن نتناول «النسق العُلومي» بمكوناته الثلاثة الموصوفة أعلاه في أحد مجالات العلم. وبحكم اهتمامنا باللغات وجب أن تكون معالجتنا لهذا الموضوع داخل اللسانيات. حتى إذا اتضح الحلُّ المقترحُ وبانت أهميته صار بالإمكان بعدئذ فحصه من جديد في باقي حقول العلم.

ب- الربط المجالي: يحصل في ذهن الباحث الواحد الذي يؤهِّله تكوينه العلمي والعلومي ليتردد على مجالين مترابطين، فيجمع بين اللسانيات، بوصفها علماً موضوعه اللغات البشرية، وبين العلوميا التي تجعل من اللسانيات موضوعاً للدراسة. فهو لساني إذا درس اللغة، وينقلب علومياً إذا حوَّل نظره وشرع يتساءل عن كيف يجب أن تُدرس اللغة.

ج- التحليل التقابلي: باتخاذ البنيوية اللسانية قاعدة نكون قد ضَمِنّا للعرض كل الوضوح؛ لأن أي مكوّن في «النسق العلومي» لا تتعيَّن خصائصه الداخلة في تشكيل ماهيته إلا بتحديد الخصائص المكوّنة لماهية مقابله. وعليه فإن «المعرفة العلمية» لا تعني شيئاً إذا لم يُنظر إليها في مقابل كل من «المعرفة النظرية» و«المعرفة العادية». كما أن «النظرية النسبية» لا ينكشف بناؤها المنطقي بمعزل عن «النظرية الكلية» في اللسانيات أولاً، ثم في غيرها من العلوم الإنسانية والطبيعية. وكذلك يستمر في التحلي التقابلي ليشمل مكوِّن المنهج في «النسق العلومي»، كما سيتبيّن في المباحث المخصصة لكل واحد منها.

١- لسانيات كلية ومعرفة نظرية:

لابأس من إشارة تاريخية ولو مقتضبة إلى أن بناء الموادِّ النظرية التي يُستعان بها في البحث اللغوي بدأ في الثلاثينات من القرن الماضي في مدرسة «براغ» على يد **اتروبتسكوي**

وياكبسون. وكان استخدام النظرية حينئذ مقصوراً على «الفص النَّصتي» من اللغة أو على مستواها الفونولوجي. ومنذ الخمسينات من القرن نفسه طفرت النظرية في اللسانيات الأمريكية، فعمّت اللغة بجميع فصوصها واكتمل بناؤها على يد شومسكي باعتباره ممثلاً للفلسفة الإصلاحية في ميدان اللغة وعملها.

ومن جملة ما يميز الفلسفة الاصطلاحية نفيُها لحقائق الأشياء في الأعيان. وأصحاب هذه النزعة مجمعون، تبعاً لما نقل عنهم **بوبر**[٤]، على أن عقل الإنسان هو الذي يفرض قوانينه على الطبيعة، ومن ثمَّة فإن «قوانين الطبيعة» ما هي إلا نتاج لإبداعات الإنسان، كما أن علم الطبيعة النظريّ إنما هو بناءٌ منطقي لا صورة عن الطبيعة. وهذا البناء لا يتحدد، في التوجه الاصطلاحي، بخصائص العالم، وإنما الأمر بخلاف ذلك؛ إذ البناء المنطقي هو الذي يحدد خصائص عالم اصطناعي؛ أي عالم من المفاهيم المحددة ضمنياً بواسطة القوانين الطبيعية التي اخترناها، ولا يصف العلم سوى عالم من هذا القبيل.

استلهم **شومسكي**[٥] نزعة الاصطلاحيين، وبلورها داخل اللسانيات في مواضع كثيرة من كتبه، فعكس عقيدتهم بمثل قوله: جواهر الأشياء المدركة تشكل الموضوعات الأولى للعلم، وهذه الجواهر ليس لها وجود إلا في الذهن؛ من حيث هي أفكار نابعة من ذات الذهن نفسه. وبواسطة هذه الأفكار الطبعيَّة يستطيع العقل أن يعرف ويتصور الأشياء الخارجية من حيث هي موضوعات ثانوية للمعرفة. ويكرر الفكرة نفسها إذ يقول في عمل آخر: **«توجد مبادئ وتصورات منسوجة في الذهن، إذ ننتزعها من أنفسنا ونسقطها على الموضوعات... وبالرغم من كون هذه التصورات المشتركة قد تمت إثارتها بواسطة الموضوعات لكن لا أحد، مهما كانت طريقةُ تفكيره غير معقولة، يتخيَّلها محمولة في ذات تلك الموضوعات... وباستعمال الحقائق الذهنية المطبوعة في النفس نستطيع المقارنة بين الأحاسيس الجزئية وتركيبها وتأويل التجربة»**[٦].

بإدراج المعطيات اللغوية ضمن الأشياء المكونة للعالم والمجرّدة من ماهياتها إلا ممّا يُضفيه العقل عليها، سيكون **شومسكي** قد انضمَّ إلى الفلاسفة الاصطلاحيين، الشيء الذي سيضطره عقدياً إلى الرفض المطلق لكل النزعات التي تكوِّن «التيار المراسي»[٧]، ويُجبره عملياً على إقامة نظرية لسانية؛ تستجيب ببنائها المنطقي لشروط النسق الرياضي. وبذينكم النسقين تؤوَّل التجربة ويتأتى إسقاطُ بناء عقلي على وقائع العالم ومعطيات اللغة

فالنظريات في النزعة الاصطلاحية «**عبارة عن شبكات لاصطياد العالم فجعله عالماً معقولاً بتفسيره والتحكم فيه**»(٨).

١-١- بناء النظرية اللسانية بشروط اصطلاحية:

تُقام النظرية اللسانية بشروط النزعة الاصطلاحية إذا توافرت فيها أو في مواد بنائها الخصائص التالية:

١- المقدمة الأولى المؤسسة للنظرية يجب أن تكون «فرضية اعتباطية»؛ وهي قضية تتميز بسمات ثلاث هي:

أ- أن يكون محتواها وضعياً لا يحيل على واقع.

ب- لا تقبل الإثبات؛ لذلك تستند إليها القيمة صادقة مع التسليم الاعتباطي بهذه القيمة.

ج- لا تقبل الفحص ولا النقض، وكذلك حال ما يبنى عليها.

تلكم الخصائص متوافرة جميعُها في فرضية العمل الاعتباطية المؤسسة للنظرية اللسانية الاصطلاحية، والقائلة: «**إن اللغة ملكة طبعية مرقونة خلقة في خلايا عضو من الدماغ البشري تنتقل من جيل إلى آخر بموروثات عضوية**»(٩).

٢- النظرية منزَّهة عن النقض؛ إذ تقوم بينها وبين موضوعها علاقةٌ أحادية التأثير؛ من النظرية اللسانية في اتجاه المعطيات اللغوية ولا ينعكس أبداً. إن الحكم على البناء المنطقي للنسق النظري بالدقة والضبط يتعلق بمدى الانسجام الداخلي الحاصل بين فرضية العمل وبين ما استنبط منها بواسطة قواعد برهانية محددة سلفاً، ولا يتأثر بناء النظرية البتة بملاحظة الوقائع التجريبية(١٠). وبتعبير آخر، يسير في نفس الاتجاه. إن الشواهد الملحوظة في معيطات اللغة الخاصة كالعربية، مثلاً، يجوز استعمالها لاختبار قواعد النموذج النحوي الذي أقامته النظرية اللسانية، لكن ليس لتلك المعطيات أن تنقض مبدأ كلياً توقعته النظرية.

٣-حماية النظرية من الانهيار إذا اشتدت أزمتها بسبب تصاعد القوادح بازدياد التعارض بين توقعاتها وبين نتائج الملاحظة المثبتة بالتجربة، أو بمنهجية مؤسسة مراسيا(١١). وللاصطلاحيين، علوميين كانوا أو لسانيين، عُدةٌ خاصة للدفاع عن النظرية والإبقاء عليها. وتتلخص في أربعة أنواع من الوسائل:

أ- التشكيك في القدرة العلمية للمنافس، كأن يدعي الاصطلاحي أن منافسه لا يتحكم بالقدر الكافي في موضوع الدراسة[١٢].

ب- نزع العلمية عن ملاحظات الدارس بمنهجية النظرية المنافسة، وذلك بالتشكيك في المعطيات الملحوظة وفي نتائج التجربة، بخلع العلمية عنها والموضوعية. بل يجب توظيف متخيَّر من العبارات لإخراج كل شاهد على صحة الاتجاه المنافس من العلم، من شأن التسليم به أن يقوض البناء المنطقي لنظرية جيدة تستحق في عقيدة الاصطلاحي كل رعاية وتعهد.

ج- تغيير الحدود[١٣] يضطر إليه الاصطلاحي لعلّة وغاية؛ فالعلةُ تعود إلى تزايد نتائج التجربة التي تقدح في توقعات النظرية، أما الغاية فتكمن في إعادة توافق متوهَّم بين النظرية والواقع. إلا أن ذاك التغيير يجب أن يجمع في عرف الاصطلاحي بين تحقيق ذينك المطلبين وبين عدم المساس المنطقي للنظرية؛ بحيث لا يصل تغيير الحدود إلى ثوابت النسق التي تجعل منه نظرية متميزة.

د- إدخال فرضيات مساعدة[١٤]. وهي عبارة عن أقاويل خاصة تتميز بعدم انتمائها أصلاً إلى النسق، وإنما تلحق به لنجدة النظرية إبّان تأزُّمها. ولعل «البرمترات» الملحقة بنظرية **شومسكي** في مطلع الثمانينات من القرن الماضي أفضل ما يمثِّل للفرضية القاصرة في النظرية اللسانية الاصطلاحية[١٥].

نخلص مما سبق إلى أن النزعة الاصطلاحية المتميزة بنفيها لحقائق الأشياء إذا بُنيت نظرية لسانية بشروطها الثلاثة؛ (**أولاً:** التسليم الاعتباطي بصدق فرضية العمل المتبناة. **ثانياً:** تنزيه النظرية عن النقض، **ثالثاً:** حماية النظرية المتميزة ببنائها المنطقي من الانهيار)، أوجبت لتلك النظرية خصائص ثلاثاً:

أولاً: أن يكون موضوعها كلياً

ثانياً: أن يكون منهجها جامعاً بين الفرض والاستنباط[١٦]

ثالثاً: أن تكون معرفتها نظرية

٢-١- منطلق اللسانيات الاصطلاحية لغة خاصة ومنتهاها نحو كلي:

إنَّ التسليم بأن اللغة مَلكة طبعيَّة مركوزة خِلقة في خلايا عضو من الدماغ البشري تنتقل عبر الأجيال بمورِّثات عضوية، فمن أجل اتخاذ فرضية العمل هذه أساساً لإقامة

نظرية لسانية. وغاية هذا البناء المنطقي تكمن في اقتناص «الملكة اللغوية»، وصوغ مثال لها في نسق من المبادئ والقواعد، أو التمثيل لتلك الملكة بواسطة نموذج نحوي. ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن أي نموذج يجب أن يتم بناؤه بالقياس إلى حقلٍ معيَّن من الموضوعات؛ بحيث يصير ذاك النموذج المقام مشابهاً لأصله بنيةً ووظيفةً.

لكنَّه يحسن استحضار أن تأسيس النظرية اللسانية على فرضية العمل الطبعية[١٧] المذكورة آنفاً سيُهيئها قطعاً لأن يكون مقتنصها كليّاً، أو تكون حصيلتها نسقاً من المبادئ والقواعد الكلية: (= النحو الكلي).

ولعل أوَّل سؤال ينقدح في الأذهان هو كيف الوصول إلى معرفة النحو الكلي؟ مع العلم أنه ينفلت للملاحظة بكل أشكالها. وبعبارة أخرى، بمَ تنصح النظرية اللسانية لكي ينتهي الباحث في إطارها إلى إقامة نموذج نحوي مُشاكِل للغة البشرية بنيةً ووظيفةً؟

إنَّ أول شرط منهجي يجب الالتزام به هو ضرورة التقيّد بمبدأ الانسجام الداخلي للنسق المنطقي؛ بحيث لا نقبل من العبارات القضوية الممكنة إلا ما كان متضمَّناً في مقدمة الانطلاق، أو مستنبطاً من مصفوفة النسق المنطقي بواسطة قاعدة برهانية[١٨]. بالامتثال لمبدأ الانسجام تستطيع النظرية أن تميز داخل الممكن بين وارد يجب الأخذ به ونابٍ يتعيَّن إهماله.

إذاً، انطلاق النظرية اللسانية من فرضية العمل الطبعية يُحتِّم عليها أن تُقِرَّ بأن مبادئ النحو واحدةٌ؛ وأن قواعَده مشتركة بين جميع اللغات البشرية. وإذا تساءلنا عن كيف حصلت لنا المعرفة بالمعلومة المعبِّر عنها بقولنا: «**إن جميع اللغات تشترك في نفس المبادئ المؤسسة لقواعد الأنحاء الخاصة بها**». كان الجواب: في أن هذه المعلومة متوقعة ضمنياً من فرضية الانطلاق[١٩]. وهي معلومةٌ واردةٌ في إطار نظرية تفترض أن كلَّ متكلم، في أيِّ مكانٍ أو زمانٍ، يولَد مزوَّداً بملكة لغوية مستقرة في عضو ذهني، وقد طُبعت، في خلايا هذا العضو، معارف لسانية واحدة، نذكر منها على سبيل التمثيل ما صيغ في الذهن على صورة الأمر، كمبدأ التعلق البنيوي[٢٠] في (١- أ-) أو على صورة الشرط، كمبدأ تجنّب الضمير[٢١] في (أ-ب-)، أو على صورة النهي، كقيد السوج المعين[٢٢] في نحو (أ-ج-) مما يلي:

١- أ- «**كوِّن قاعدةً متعلقةً بالبنية، وأهمل كل قاعدة مستقلة عن البنية**».

ب- «**متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل**».

ج- يمتنع ربط المركب «س» الموجود داخل المركب «ج» بغيره الواقع خارج «ج»، إذا كان «ج» يحتوي على سوْج مغاير للمركب «س».

وبمثل هذه المعارف الطَّبعية يقوى المتكلمُ، بشرط أن يتصل بلغة محيطه، على تكوين نسقٍ من القواعد النحوية وإتقان استعماله.

وإذا علمنا مصدر ما في النحو من كليات تصدق في جميع اللغات، فكيف الوصولُ إلى استكناه تلك المعارف اللسانية الكلية؟ إجابةً عن هذا السؤال يقترح اللساني ذو التوجه الاصطلاحي الضوابط المنهجية الآتية:

-٢- أ- أفرض وجود معارف لسانية منسوجة في الملكة اللغوية لدى كل متكلم مهيَّأ بتلك المعارف الخلقية لأن يتعلّم أي لغة.

ب- إذا ثبت بدراسة دقيقة للغة معينة وجود خاصيةٍ بها تعكس معلومةً طبعيَّة وجب أن تكون تلك الخاصية، تبعاً للضابط المنهجي (٢- أ-)، مبدأ كلياً تخضع له جميع اللغات البشرية[٢٣].

ج- نتيجة الضابط (٢- ب-) تُمحَّص مِرَاسيّاً بالبحث في اللغات الخاصة عن وقائع لغوية واردة بالنسبة إلى المبدأ الكلي المستخلص من دراسة لغة خاصة.

د- استناداً إلى طبيعة العلاقة[٢٤] التي تقيمها النظرية الاصطلاحية بموضوعها المتشكل كما تحددت في (المبحث ١- ١-) يجب، أثناء الفحص المراسي، ألاّ تؤخَذ بعين الاعتبار معطيات اللغات الخاصة إذا خالفت مبدأ أو قاعدة في النحو الكلي.

بالنظر إلى اجتذاب الإنجليزية لأكثر اللسانيين المعاصرين ولأقدرهم تنظيراً وجب أن تكون هذه اللغة، عملاً بالضابط المنهجي (٢- ب-)، هي الأكثر خضوعاً للدراسة اللسانية المعمَّقة. ومن تحليل أولئك اللسانيين لـ «مركب القواسم»[٢٥]، كما تستعمله الإنجليزية، سوف ينبجس من الذهن «قيد السوج المعين» المصوغ في العبارة (١- ج-) ويعَمَّم بعد ذلك على سائر اللغات.

تفعيلاً للضابط المنهجي (٢- ج-) تكون العربية، بتجويزها للتراكيب (٣) الآتية، قد استجابت لقيد السوج المعيَّن، فامتنع فيها ربط المركب (بعض ـ ضمير بعض) بالسابق (هم) في مثل الجمل (٣) الآتية:

(٣) أ- هم رأوا غرباناً يتناول بعضهم بعضاً.

ب- هم لم يسمحوا للراقنات بمساعدة بعضهن بعضاً.

ج- هم طلبوا منكم عدم تقديم بعضكم لبعض.

وبخلاف ما سبق يظهر مركب القواسم (بعض-ضمير بعض) في الجمل الآتية مرتبطاً بالسابق (هُمْ/هُنَّ).

(٤) أ- هم وعدوا زوجاتهم بزيارة بعضهم بعضاً.

ب- هم أخبروكم بدعوة بعضهم بعضاً.

ج- هنَّ طلبن من رؤسائهنَّ مساعدةَ بعضِهنَّ بعضاً، فأبوا.

د- هنَّ سبق أن استأذنَّ الأزواج برد زيادة بعضهن بعضاً، لكنهم أنكروا.

وبموجب قيد السوج المعين المصوغ في (أ- ج-) يلزم اللغة العربية ألاَّ تُجوِّز جملةً في المجموعة (٤)، وإلاَّ اعتُبرت لغةً غير طبيعية وشاذة. وبمقتضى الضابط المنهجي الموصوف في العبارة (٢- ج-) يجب على اللساني، وهو يفحص مراسيا القيد المذكور في لغته الخاصة، ألا يأخذ بعين الاعتبار أحكام المتكلمين الأشهاد إن هم جوزوا مثلاً جمل المجموعة (٤)؛ لأن حكمهم هذا لا يستند في نظر الاصطلاحي إلى نسق منطقي يمكِّنهم من تأويل وقائع لغتهم تأويلاً سليماً.

إذن، لا يحق للغة خاصة، كالعربية ونحوها من اللغات المختبرية، ولا للناطقين بها أن يجوزوا تركيباً إذا نقض مبدأ كلياً. عن هذا المعنى تعبر النظرية اللسانية الاصطلاحية بقول أصحابها: إن الشواهد الملحوظة في معيطات اللغات الخاصة، يجوز استعمالها لاختبار قواعد التركيب المقترحة، لكن ليس لها أن تدعم أو تنقض مباشرة شرطاً كلياً لأن ذلك من اختصاص قواعد التركيب. هذا الأصل الاصطلاحي الذي صاغه **شومسكي**[٢٦] في مواضع من أعماله المتعددة بعبارات متغايرة يمكن إجماله بواسطة المبيان (٥) التالي:

(٥) شروط كلية ⟷ قواعد تركيبية ⟷ معطيات اللغات الخاصة

وإذا ثبت، من دراسة معمقة ودقيقة للعربية في إطار نظرية لسانية نسبية، أن النسق النمطي لهذه اللغة يُجوِّز تراكيب الجمل (٤) التي تمنعها نظرية النحو الكلي بقيد السوج المعين، فكيف ينحل التدافع بين توقعات النظرية وواقع اللغات الخاصة؟

إن إعادة التوافق بين توقعات نظرية النحو الكلي ووقائع اللغات الخاصة لا يحصل أبداً، تبعاً للتوجه الاصطلاحي في اللسانيات، عن طريق إدخال تعديلات على البناء المنطقي للنظرية، بل يجب التمسك بالنظرية والمحافظة عليها مع إعادة النظر في نتائج الدراسة والطعن في القدرة العلمية للباحث[٢٧]. للتأثير اتجاه واحد ينطلق من النظرية ليحط بموضوعها اللغة. وهذا المبدأ الاصطلاحي يردده المنظرون وأتباعهم، كما يظهر بصريح العبارة من قول بعضهم[٢٨]: «**النظريات التي بلغت درجة من العمق التفسيري في مجال محدود يجب ألا تنحى بمجرد تقديم الحجة على كونها تتعارض مع التجربة، كما تظهر في الحس العادي. ويجب أن يتوفر الاستعداد عند الباحثين لاحتمال أن تظل بعض الظواهر من دون تفسير، والتسامح في وجود بعض الحجج المضادة. خصوصاً وأنَّ اللسانيين يترددون، في كثير من الأحيان، في تحديد نوع الحجج الواردة بالنسبة لنظرية معينة**». وبمثل هذا الحديث المتكرر بكثرة في أعمال الاصطلاحيين يظهر بوضوح أن هؤلاء، أيّاً كان مجال تفكيرهم، لا يسمح اللساني منهم للوقائع اللغوية المضادة أن تؤثِّر تعديلاً في «الرواسم الأولية»[٢٩] ولا في البناء المنطقي للنظرية اللسانية. وكأنَّي بهؤلاء لا يترددون في التسليم بصدق العبارة(٦) التالية:

(٦) البناء المنطقي لنظرية النحو الكلي يتوقع، بقواعده البرهانية، معارف لسانيةً يقينية، إذا لم تصدق في كل اللغات البشرية فلخلل واقع خارج النظرية.

إنها معارفُ لسانيةٌ، لانتمائها إلى ميدان اللغة، وكليّة باعتبار فرضية العمل الاعتباطي التي تؤسس نظرية اصطلاحية، ويقينيَّة من حيث منهجية الاستنباط المستعملة لاقتناصها لا من حيث صحَّتها في جميع اللغات البشرية. وكل معرفة توافرت فيها هذه الخصائص الثلاثة فضلاً عن نسقيتها أمكن إدراجُها في ضرب «المعرفة النظرية». ولا يعنينا من «المعرفة النظرية»؛ كما أوضحنا في مقدمة هذا العرض والتزمنا به في سائر مباحثه، إلا «المعرفة النظرية الحقلية»[٣٠]، وهي المنتمية إلى حقل علمي بعينه؛ كاللسانيات، دون غيره من الحقول الأخرى كالفيزياء والأحياء والفلك، ونحو ذلك من حقول العلم الخاصة.

١-٣- خصائص المعرفة النظرية:

تبيَّن أن المعرفة تكون نظريةً وإن كان حَقليَّة؛ وأن «المعرفة النظرية الحقلية» تتميز بخصائص يمكن إجمالها في ما يأتي:

أولاً: كونها «نسقيةً»؛ بمعنى أن حصولها للعارف يكون بواسطة نظرية؛ يمكِّن بناؤها المنطقي المحكم من إقامة نموذجٍ مطابقٍ، بنية ووظيفة، لحقل معين من الموضوعات. خاصية النسقيَّة هذه، وإن تقاسمتها كلٌّ من «المعرفة النظرية»، و«المعرفة العلمية»، إلا أنها مميزّةٌ بالقياس إلى «المعرفة العادية» التي تختصُّ بقيامها على «الإدراك المباشر»، كما سيتبيَّن بعد قليل.

ثانياً: كونها «يقينيَّةً» وهذه الخاصية مقصورةٌ على «المعرفة النظرية» المستنبطة بقواعد برهانية صورية من مصفوفات النسق، (وهي مقدمات لا تحيل على واقع)، وكل معلومة يقينية فهي صادقةٌ وإن لم تصادف واقعاً في لغة. إذن «القيمة الصدقية» المسندةُ إلى المعلومة اليقينية تُناط بمنهجية استنباطها لا بمعيار مطابقتها للواقع.

وما أوردناه في شأن هذه الخاصية يمكن توضيحه بمثال بسيط، يعرفنا بكيفية بناء نسق صوري منتج في نظرية النحو الكلي للمقولات المعجمية التي تتقاسمها جميع اللغات البشرية.

إقامة نسق صوري يحتاج إلى: التحديد المسبق لعدد محصور من الرموز[٣١]، كعلامتي الإيجاب «+» والسلب «−»، إضافة إلى «س» علامة «الموضوع» الذي يشمل الإسم والصفة، و«ف» علامة «المحمول» الذي يتناول الفعل والصفة[٣٢]. ثم اتخاذ السمات؛ +[س] ، +[فـ] ، أساساً لتكوين النسق الصوري (+[س] ، +[فـ])،وأخيراً حصرُ ما يوفِّره هذا النسق من الاحتمالات الضرورية منطقياً، لنحصل في النهاية، من النسق الصوري(٧أ)، على الأقسام الأربعة الممكنة (٧ ب)، كما يتضح مما يلي:

(٧) (أ) (±[س] ، ±[فـ]).

(ب) [+ س + فـ] تمثيل لمقولة الصفة.

(ج) [- س – ف] تمثيل لمقولة الأداة.

(د) [+ س –ف] تمثيل لمقولة الاسم.

[- س + ف] تمثيل لمقولة الفعل.

ندرك يقينا أن النسق (٧ أ) يولِّد بالضرورة المنطقية الأقسام الأربعة (٧ ب) لا غير. ومع ذلك لا نستطيع الجزم باليقين نفسه أن هذا التقسيم الرباعي كلّي؛ (أي كلّ اللغات البشرية

تتقاسم هذه المقولات الأربعة لا أقل ولا أكثر)[٣٣] حتى وإن سلمنا بفرضية العمل الطبعية التي من مستلزماتها قولهم: ما صحَّ في لغة معينة وجب أن يصح في سائر اللغات.

لا أحد ينكر كون الأقسام (٧ ب) مستنبطة بالضرورة المنطقية من النسق (٧ أ)، لكن لا أحد أيضاً يستطيع أن يتوصل من النتيجة [–س – ف] إلى معرفة ماهية هذه المقولة، وكذلك الحال في باقي المقولات. وكأننا مدعوُّون إلى معرفة الماهيات من جهة أخرى، وبمنهجية غير المنهجية، حتى إذا تصورناها تمام التصور ألصقنا بها الصيغ الرمزية في (٧ ب)، ومع تلك الدعوة نستلم تحذيراً بضرورة رفض كل ما نجده من تلك الجهة مخالفاً للنتائج المستنبطة، في الكم كان الاختلاف أم في الكيف، وبذلك تثبت خصيصة اليقينية للمعرفة النظرية، نُعبّر عنها من جديد في ما يأتي:

(٨) النتيجة المستنبطة بقواعد صورية معلومةٌ يقينيةٌ وإن لم تصادف واقعاً، أو كان في الواقع ما لم تصادفه.

ثالثاً: الخصيصة الثالثة المميزة للمعرفة النظرية متمثلة في كلية النتائج المستنبطة، وعلى هذه الخصيصة انبنت نظرية النحو الكلي المستخلص من دراسة مدققة للغة الإنجليزية. ومن كليات النحو نذكر مبدأ تأصيل اللغات لأبنيتها القاعدية[٣٤] المصوغ بالعبارة (٩) التالية:

(٩) (أ) لكل لغة بنية قاعدية ذات رتبة قارَّة تؤصلها بانتقاء أحد التراتيب الستة (٩ ب) المحتملة من القسمة العقلية للثلاثي:

(ب) فا(عِلٌ) – فِعْـ(لٌ) – مَفْـ(عولٌ)

فعـ(لٌ) – فاعـ(لٌ) – مفـ(عولٌ).

فا(عل) – مفـ(عُولٌ) – فِعْـ(لٌ)

وبتأصيل لغات كالإنجليزية للترتيب؛ فا(عِلٌ) – فِعْـ(لٌ) – مَفْـ(عولٌ)، قد تسمح بتفريع ترتيب آخر، فاحتاجت كل اللغات إلى قاعدة تحريك كلية تسمى عادة بقاعدة «أنقل الألف»، وهي تسمح بنقل أية مقولة إلى أي موقع، مع ضبط هذا النقل بقيود لاختيار المنقول ومكان إقامته.

إن مبدأ تأصيل الرتبة لمكونات البنية القاعدية، وقاعدة التحريك اللازمة عنه، إذا نقضت كليتهما معطياتٌ لغويةٌ وجب إعادة التوافق بينهما، لكن ليس بإدخال تعديل على الكلي

ليقينيته، ولا بالتشكيك في المعطيات الداحضة لثبوتها القطعي، وإنما باصطناع «فرضيات عينية» تُلحَقُ بالنظرية عند الحاجة لتقوم بدورين في آن واحد؛ (أ) أن تساعد النظرية على الصمود وتحميها من الانهيار، بسبب تصاعد توقعاتها المناقضة لواقع اللغات، (ب) أن تناط بها المميزاتُ الملحوظةُ في اللغات الخاصة. وما جَمَعَ، فضلاً عن الإلحاق المتأخر، بين هاتين المهمتين من تلك الفرضيات، فهو البرمتر في حقل اللسانيات.

نخلص من هذا المبحث الأول إلى أن اللسانيات نظرية نحوية؛ أساسها فرضية عمل اعتباطية، ومنهجيتها قواعد استنباط صورية، ونتائجها معرفةٌ نظرية تتسم بالنسقية واليقين والكيلة. وهي نظرية مبرمتة؛ إذ تستعين بفرضيات عينية لحل تناقضاتها مع بعض اللغات.

وما سقناه في موضوع اللسانيات الكلية يدعونا بكل إلحاح إلى إقامة مقترح يتجاوز، بالمعنى العلومي للتجاوز، نظرية النحو الكلي، بدمجها في نظرية أعم للسانيات النسبية،

٢- لسانيات نسبية ومعرفة علمية:

اللسانيات النسبية نظريةٌ تؤسسها «فرضية مراسيةٌ» تفيد أن اللغات البشرية «ملكاتٌ صناعية كسبية». ويلزم عن محتوى هذه الفرضية أن تتميّز بخصائص ثلاث:

أولاً: كونها قضية واقعية، تحيل على موجودات في المحيط الخارجي يتم اقتناصها مراسياً[٣٥]، ولارتباط محتواها بالواقع صارت تقبل الإثبات وتحتمل النقض[٣٦]. وإذا لم تثبت عند الفحص وجب إدخال التعديلات اللازمة عليها، وعلى النظرية المستندة إليها.

ثانياً: كون اللغة داخلة في الملكات الصناعية يترتب عنه أن تكون موضوعة بالاختيار. وما هو كذلك يجب أن يكون مختلفاً في حدود ما تسمح به الإمكانات الاختيارية.

ثالثاً: اللغة إذا حلَّت بالعضو الذهني[٣٧] المهيَّأ خلقة للانصياغ، شكّلته ببنيتها وكوَّنت له القدرة على فعل الكلام.

يتضح مما سقناه في الفقرة أعلاه، أن التأثير متبادل بين النظرية وموضوعها، وأن اتجاهه في البدء يجب، بمقتضى الفرضية المراسية، أن ينطلق من اللغات نحو النظرية، ما يجعل من اللسانيات النسبية نظرية لأنحاءٍ نمطية. نظرية تكون جميع توقعات اللسانية نمطية، أو تتوقع لكل الأنماط اللغوية القواعد النحوية المناسبة.

٢-١- بناء النظرية اللسانية النسبية:

من انشغالات اللسانيات النسبية ضبطُ بناء النظرية بما يجعلها تتوقع الأنماط اللغوية الممكنة والقواعد النحوية التي تصادف واقعاً في نمط بعينه. ولكي تستجيب نظرية اللسانيات النسبية للضابط المذكور يلزمها أن تجعل من «الفرضية الكسبية المراسية»[٣٨] أساساً لبنائها، كما يجب أن يكون بناؤها قالبياً[٣٩] وجوب أن تكون هذه القوالب نمطيَّة.

إن النمطية تعني هنا الجمع بين إثبات الاختلاف للغات البشرية، وبين منع اختلافها من الانتشار الواسع، مع توقع إمكان إرجاعه إلى أقل عدد بعد الواحد الكلي. ولا سبيل إلى حصرٍ من هذا الضرب بغير استثمارٍ، على نطاقٍ واسع، لمبدأ التقابل الثنائي بين شبكتين محتملتين من «الوسائط»[٤٠]. وليكون هذا الاستثمار نسقياً تعيَّنَ أن تكون الوسائطُ من مقوِّمات النظرية اللسانية التي تتوقع قواعد نمطية، وأن تكون داخلة في تشكيل بنيتها المنطقية التي تنتج معرفةً علمية.

إثارة الاختلاف النمطي لا يترتب عنه عدمُ ائتلاف اللغات من كل وجه؛ لأنه يكفي أن نعتبر الطبيعة الرمزية للغة، لنتبيَّن أن كل اللغة، مهما اختلفت بنيتُها النمطية، فهي عالم رمزي يعكس بصدق، انتظام الأشياء في عالم تصوري مطابق لعالم واقعي[٤١]. واللغات، من جهة ما تعكس، يجب أن تتوحد ولا تختلف. فهي واحدة من جهة المعبَّر عنه، ونمطية من جهة العبارة.

هذا الطابع الازدواجي المميَّز للغات البشرية بلغ من البيان في الفكر العربي القديم، حتى لاكته الأقلام على اختلاف تخصصات أصحابها. وأوضح عباراته قول الغزالي: «**إن الشي له في الوجود أربعُ مراتب: الأولى حقيقته في نفسه، الثانية ثبوتُ مثال حقيقته في الذهن؛ وهو الذي يعبر عنه بالعلم، الثالثة تأليف صوت بحروف تدل عليه، وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس، الرابعة تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ، وهو الكتابة. فالكتابة تَبَعٌ للفظ إذ تدل عليه، واللفظُ تَبعٌ للعلم إذ يدلُّ عليه، والعلم تَبَعٌ للمعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متطابقة متوازية، إلا أن الأولين وجوديان حقيقيان لا يختلفان في الأعصار والأمم؛ والآخرين، وهما اللفظ والكتابة، يختلفان في الأعصار والأمم لأنهما موضوعان بالاختيار**»[٤٢].

ولا يعنينا من تلك المراتب الأربعة سوى وجود الشيء في المرتبتين الثانية والثالثة؛ لأنه

في المرتبة الثانية يكون وجودياً؛ أي ثابتاً في أذهان كل الأقوام بغض النظر عن لغاتهم الخاصة. ولوقوعه في هذه المرتبة نسميه تبعاً للغزالي «نُطقاً»[٤٣]، ولثباته في أذهان الجميع وسريانه في كل اللغات استحقَّ محتوى «النطق» أن يتصف بالكلية بالمعنى الوارد للنسبية في النظرية اللسانية. وإذا أصبح الشيء موجوداً في المرتبة الثالثة انقلب عندئذ وضعياً بالاختيار، وصار متغير الهيئة عبر الزمان، ومتبدل الصورة بين لغات الأمم. وما كان كذلك نسميه مع الغزالي «القول». وبما أن تغيُّر هذا الأخير يكون في حدود ما تسمح به الوسائط استحق «القول» أن يتصف بالنمطية.

تبيَّن مما تقدَّم أن «النطُق الكلّي» يعدُّ شرطاً ضرورياً لتكوُّن ما بعده، وإذا صح أن القول النمطي يُشكِّل، بموجب طبيعته الماديّة، صورة مطابقة لما قبله لاح فراغ في النسق المفهومي للنظرية، وفي لغتها الاصطلاحية؛ لأن السابق الكلِّي لا يكون شرطاً مباشراً للاحق النمطي الذي تجبره طبيعته المادية لأن يكون مطابقاً لأصله. ولسدِّ هذا الفراغ تعين إدخال مصطلح «الكلام» بوصفه أصلاً للقول وشرطاً مباشراً لتكوّنه.

ظهر أن «الكلام» بمثابة حلقة وصل؛ لأنه يجمع في آنٍ واحد بين كونه «لاحقاً وأصلاً»؛ فهو «أصل» لصورته؛ لأنه يُعدُّ شرطاً كافياً لتكوُّن القول بعده و«لاحقٌ»؛ لأنَّ سابقة «النطق» شرطٌ لا يكفي لتكوُّن «الكلام»؛ لأن «النطق» ليس سوى جزء من الشرط التامّ، جزءهُ الثاني «الوسائط». ومن مجموع ذلك؛ «النطق الكلُّي والوسيط الاختياري» يتشكل «أصلٌ» ضروري لتكوُّن «كلام نمطي»، يُعد بدوره أصلاً لصورته «القول النمطّي»؛ لأن المطابق النمطي يجب أن يكون نمطياً مثله.

اتضح أن «النطق الكلّي» مثلُ «الكلام النمطي» في استرفاد العون من «الوسيط الاختياري»؛ إلا أنَّ «النطق» يفتقر إلى «الوسيط» ليخرُج به من مجرّد «سابق» ويشكل معه «أصلاً» وشرطاً كافياً لما بعده، بينما «الكلام» يحتاج إلى «الوسيط» ليضمن لنفسه، رغم نمطيته أن يكون صورة مطابقة للكلي قبله.

كل المفاهيم الواردة في الفقرات السابقة يمكن من جديد تقديمُها دفعةً واحدة وتنسيقها بعلاقة التعدية القائمة بين الصورة و«أصلها»، كما يكشف عن ذلك البناء المبياني الموالي:

(١٠) [العلم الخارجي]

↑ ↓

[النطق الكلي] + [وسائط اختيارية] ← [كلام نمطي] ← (قول نمطي).

كوَّنا حتى الآن المفاهيم الرئيسية التي تدخل في تشكيل البناء النظري للسانيات النسبية، وبيّنا كيف تترابط في ما بينها وتتسق، ومع كل ذلك لابد من تحليل دقيق ومفصل لكل عنصر في المبيان (١٠) أعلاه.

٢-٢- كليات اللسانيات ووسائطها الاختيارية:

دفعاً للتطويل نكتفي بالإشارة العابرة إلى أن التعدية بين «العالم الخارجي» وبين «عدّة الاكتساب»[٤٤] تبادليةٌ؛ بمعنى أن هذه العلاقة تقوم أولاً بين أصل سابق يتمثل في الحقائق الثابتة في العالم الخارجي، وبين «صورته اللاحقة»؛ وهو المعنى أو مثال الحقيقة المرتسم في الذهن. وتقوم ثانياً بين «سابق»، و (هو «معنى» يتولد أصلاً في الذهن من المثال المرتسم ومعه إحدى علاقات التوليد؛ كالمخالفة والمماثلة واللزوم ونحو ذلك من العلاقات المولدة للمعاني الذهنية)، و «لاحقه» الذي يشكل حقائق ممكنة يسقطها الذهنُ على العالم الخارجي، سواء أكانت تلك الحقائقُ لزومية أم احتمالية أم تخييلية[٤٥].

من علاقة التعدية التبادلية التي تقوم بين العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي وبين عُدَّةِ الاكتساب المهيأة للتَّصوُّر والتوليد تنشأ في ذهن كل إنسان نفس الأمثلة لنفس الحقائق الممكنة والثابتة، من قبيل [شمسٌ، ضوءٌ، كسوفٌ، خشبٌ، نارٌ، حرقٌ، أسدٌ، ذئبٌ، حمل، افتراسٌ، طفلٌ، إنسانٌ، تَضْمٌ، تفاحةٌ، بلعٌ، مضغٌ، رجلٌ، ابنٌ، امرأة.] ، فيتكوَّن له «نُطقٌ» محتواه «كليات مجردة». وهذه الأخيرة من حيث محتواها قسمان: «كليات دلالية» و«كليات تداولية»، وكلا القسمين يتفرع إلى صنفين، كما سيتبيَّن.

٢-٢-١- الكليات الدلالية والتداولية:

يتميز الكلي بتوافر ثلاثة خصائص يلزم لاحقها عن السابق على النحو التالي:

(أ) أن يكون الكلي مقوِّماً لكل لغة بشرية، فلا توجد لغة مع عدمه، (ب) أن يكون مشتركاً بين جميع اللغات، فلا تخلو إحداها منه، (ج) أن يكون له انعكاسٌ، على نحو معين، في «البنية القولية» الخاصة باللغات، وإلا فلا دليل مادي أو حسي على وجوده، والكلي كما وصفناه يجب أن تنتظمه علاقة؛ وهذه العلاقة تتفرع تبعاً لطرفيها إلى قسمين.

أ- علاقة تداولية إذا كان طرفاها متخاطبين، كأن يوجد المتكلم [ك] داخلاً في العلاقة [ع] مع المخاطب [خ] تكوين القول (ق) المتميز بخاصية بنيوية تعكس [ع] .والكلي التداولي كما وصفناه نصوغه من جديد بالعبارة (١١) الآتية:

(١١) [ك٢ ع خ ١] (ق).

من الأمثلة المشخصة لهذا الكلي وجود متكلم مخصوص داخلاً في علاقة مع مخاطب معين تُلزمُه تلك العلاقة أن يكون بنية قولية بخصائص الجملة الطلبية، من نحو ناولني بطاقة التعريف، وأين بتَّ ليلةَ وقوع الجريمة، ولا تغادر المدينة إلى إشعار آخر. والكلي التداولي يتفرَّع إلى (أ) عدد محصور من العلاقات التخاطبية الممكنة من جنس المصوغ في العبارة (١١) أعلاه. (أأ) اقتضاءات بحتة؛ وهذه عبارة عن ضوابط كلية تقيِّد المتخاطبين بوصفهما طرفي العلاقة التخاطبية[٤٦].

ب) علاقات دلالية محصورة العدد تتميز بأن أطرافها مفردات بحتةٌ؛ كعلاقة الإضافة (ع U ع) القائمة بين المتضايفين (س، ص) المعبر عنها بالدالة؛ [ص(ع U ع) س] ، والمتحقق لغوياً في بنية قولية على نحو (ضوء شمس، ابن امرأة). وعلاقة الانتماء بين الكل (سا) وبعضه (س) المصوغة في (س ∃ سا) والمحققة لغوياً في (الطفل إنسانٌ)، وعلاقة السببية (⊃) الجامعة بين طرفين؛ بحيث يكون أحدهما سبباً في وجود الآخر (س ⊃ ح) كما يتحقق لغوياً في نحو (حرْق النار)، وعلاقة العلِّيَّة (◦) التي تجمع بين طرفين أحدهما يكون حافظاً لوجود الآخر (ح ◦ س) مثله في اللغة (كسوف الشمس)، وعلاقة السَّبْلِيَّة (⊆) القائمة بين طرفين (ح ⊆ س) بحيث يجمع أحدهما بين كونه سبباً وحافظاً للآخر كما في (هروب الناس)، وعلاقة اللزوم (C←) التي تربط طرفين بشرط أن يكون أحدهما متضمناً للآخر[٤٧]، وهذا الأخير لازماً عن السابق عليه.

ظهر أن الكليات الدلالية تتفرع هي الأخرى إلى صنفين: (أ) مفردات بحتة؛ وهذه تمثِّل الوجه الكَلِمي الضروري لتكوِّن مداخلٍ لمعاجم اللغات البشرية. (أأ) علاقات تأليفية؛ بواسطتها تنتظم المفردات البحتة، وينشأ في «تركيب» جميع اللغات «بنيةٌ وظيفية» واحدةٌ.

اتضح أن الكليات الدلالية والتداولية، في النظرية اللسانية النسبية، مقوِّمة لكل الأنساق التي تُصنع لغرض التواصل، وبالتالي فهي واجبةُ التحقُّق في كل اللغات البشرية، لكن بكيفية غير مباشرة، ومن ثمة نشأت الحاجة إلى الوسائط اللغوية.

٢-٢-٢- الوسائط اللغوية الاختيارية:

تشكل الوسائط اللغوية داخل النظرية اللسانية النسبية، مجموعة محصورة من الاحتمالات المتقابلة والموزعة توزيعاً توافقياً على فصوص اللغات وقوالب أنحائها[٤٨].

وبعبارة أخرى، كل وسيط لغوي يمثل أحد الاحتمالين المتقابلين. إذن لكل وسيط مقابل؛ بحيث إذا اختارت لغةٌ ما أحدهما لأحد فصوصها ترجح أن تختار لفصِّها الآخر الوسيط المرافق، ولم يستبعد أن تختار لغةٌ ثانية، لنفس الفصين فيها، مقابل ذينك الوسيطين. وإذا أردنا أن ندقق أكثر نستطيع أن نقول بوجود شبكتين من الوسائط اللغوية؛ بحيث يكون لكل وسيط ما يوافقه في زمرته، وما يخالفه في زمرة مقابله.

استناداً إلى ما سبق، (من أن الكليات الدلالية والتداولية واجبةُ التحقق في اللغات من خلال الوسائط المنتظمة في زمرتين واقعتين على طرفي النقيض)، يلزم النظرية اللسانية أن تتوقع نمطين لغويِّين وأن تقيم نموذجين نحويين. وبما أن هذه النظرية قالبية وجب أن يكون التنميط المتوقع محصوراً في مستوى الفصوص اللغوية.

٢-٢-٣- تقابل الوسائط وتنميط الفصوص:

كما لا يخلو معجم لغة بشرية من مقولة الفعل المتعدي (فع) المتميز بخاصية تطلُّعه إلى الموضوعين (س١، س٢)؛ وجب أن يوجد في الفص التركيبي لأية لغة ائتلاف لتلك المكونات الثلاثة؛ (فع، س١، س٢) بحيث يأتلف (فع) وأحد موضعيه (س١) في «البنية القاعدية» بعلاقة السببية (⊃)، فيكون للموضوع (س١) وظيفة الفاعل النحوية (س١فا)، ويأتلف (فع) من جهة أخرى بموضوعه الثاني (س٢) بعلاقة العلية (،) فتلحقه وظيفة المفعولية النحوية (س٢مف).

عن الائتلاف الحاصل بالعلاقتين الدلاليتين الكليتين (⊃ ،) بين المكونات الثلاثة (فع، س١، س٢)، وما لحق بعضها من وظائف نحوية (فا، مف) نعبر من جديد بالتوليفة (١٢) الموالية:

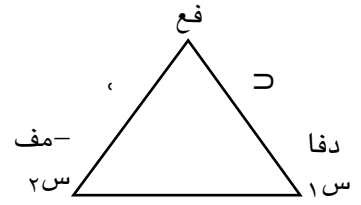

تندرج التوليفة المعبَّر عنها بالصيغة (١٢) في ما سبق أن سميناه «كليات نطقية». وهذه الكلية واجبة التحقق في اللغات البشرية وقد تميَّز كلا المكونين (س١فا) و (س٢مف) في

جميعها بخاصية بنيوية تعرب عن وظيفته النحوية، ويحصل هذا الإعراب من خلال وسيطين متقابلين يمثلان إمكانيتين.

إما أن يكون تحقق الكلية النطقية (١٢) من خلال «وسيط الرتبة المحفوظة» الذي يوجِّه اللغات التي اختارته، كالإنجليزية ونحوها الفرنسية، إلى استغلال إمكانية العلاقة الرتبية، ويجعلها تخصص للمكوِّن (س١فا) مرتبة محددة سلفاً بالقياس إلى المرتبة المخصصة للمكون (س٢مف) وسيتكوَّن للغات التي اختارت هذا الوسيط بالذات فص تركيبي، يتميز ببنية قاعدية ذات رتبة قارة، يعبر عنها **شومسكي**[٤٩] في نظريته للنحو الكلي بإحدى الصيغتين في التمثيل (١٣) الموالي:

(١٣) (أ) م س – صرف – م ف

(ب) فا فع مف

وإما أن يكون تحقق الكلية (١٢) من خلال «وسيط العلامة المحمولة» الذي يمكن اللغات التي اختارته، كالعربية واليابانية ونحوهما، من إحداث الفارق بعلامة صوتية في مستوى التوليفة الكلية؛ بحيث يحصل الإعراب عن الوظائف النحوية من غير أن يكون لبعض المكونات موقع عند بعضها الآخر. وسينشأ للغات التي اختارت وسيط العلامة المحمولة فصّ تركيبيٌّ يتميز ببنية قاعدية ذات رتبة حرة، نعبر عنها من جديد بالتوليفة (١٢) المعادة بعلامتي الإعراب في التمثيل (١٤) الموالي.

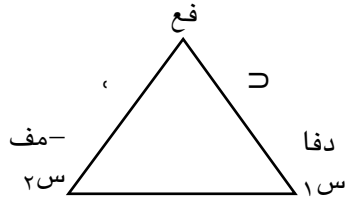

وبما أنه ليس في الإمكان أكثرُ من الوسيطين المذكورين لإعراب جميع اللغات البشرية عن الوظائف النحوية الممثل لها بالتوليفة الكلية (١٢) يلزم بالضرورة المنطقية ما يلي من المعارف العلمية:

أ– فص التركيب ليس كلياً، ولا يكون كذلك، إلا عن طريق افتعال كليته، كما فعل

شومسكي[٥٠]، إذ وسع إطار نظريته حتى تشمل قواعدُ نحوه الكلي لغاتٍ مغايرة للإنجليزية.

ب- فص التركيب يتنوع بحسب الوسائط التي تخصه، ولا يتعدد تبعاً لعدد اللغات؛ ولذلك يجب أن تتجمع اللغات المتواجدة حالياً وما انقرض أو يوجد استقبالاً في نمطين اثنين لا غير.

١- لغات توليفية كالعربية؛ يتميز تركيبها ببنية قاعدية ذات رتبة حرة.

٢- لغات تركيبية كالإنكليزية يختص فصها التركيبي ببنية قاعدية ذات رتبة قارة.

ج- قواعد الفص التركيبي نمطية، فلا تصادف واقعاً لغوياً خارج نمطها، ولا واقع لغوي في نمطها لا تصادفه.

وعليه، فإن مبدأ تأصيل الرتبة القاعدية، وقاعدة انقل الألف، وقيد السوج المعين ومفهوم المركب الفعلي، ومبدأ أحادية الوظيفة، ونحو هذا الكثير مما استخلصه **شومسكي** من دراسته للغة الإنجليزية وصحّ في نحوه الكلي، سيتحول إلى بعض ما تتوقعه نظرية اللسانيات النسبية، بوصفه قواعد نمطية تصدق في اللغات التركيبية لا غير. أما البعض الآخر الذي تتوقعه أيضاً هذه النظرية، فيصدق في اللغات التوليفية ليس إلا. نذكر منه على سبيل المثال مبدأ الترتيب التداولي، وقاعدة التنضيد، وأصل نقل الإعراب، والازدواج الوظيفي، ومفهوم المركب التبعي، ونحو هذا مما يشكل القالب التركيبي للنمط التوليفي من اللغات البشرية.

ولعل ما أوردنا في هذه الفقرة قد وضَّح بشكل جلي كيف صارت نظرية النحو الكلي التي وضعها شومسكي متجاوزة عُلومياً بنظريتنا للنحو النمطي؛ لأن كل توقعات النظرية الأولى صارت في النظرية الثانية بعضاً من توقعاتها، كما أن بعض ما تتنبّأ به هذه الأخيرة لا تدركه الأولى.

وللإمعان في البيان بالمثال الموضِّح نجد نظرية اللسانيات النسبية تنسب إلى لغات كالعربية اختارت وسيطة الجذر، معجماً شقيقاً يتميز بصنفين من المداخل الفعلية: أفعال شقائق يرد مع بعضها مبدأ الازدواج الوظيفي، وأفعال أساس يوافقها مبدأ أحادية الوظيفة. كما تنسب، إلى لغات كالإنجليزية اختارت وسيط الجذع، معجماً مسيكاً متميزاً بمداخل فعلية لا غير[٥١]، ولا يوافق هذه اللغات سوى مبدأ الأحادية. وبما أن نظرية

اللسانيات الكلية قد استخلصها **شومسكي** من نحو الإنجليزية، ولم يؤسسها على وسيط، ولا نمط بها فصّاً، لم يكن نحوه ليتنبأ بغير مبدأ أحادية الوظيفية المعتبر فيه مبدأ كلياً على الرغم من قصوره عن وصف البنية الوظيفية لمثل التركيب (لامس الرجل المرأة)، وإن ثبتت كفايته الوصفية لتراكيب من قبيل (لمس الرجل المرأة). يلزم عما تقدم أن المعرفة العلمية نسبية في حقل اللسانيات.

٢-٢-٣- خصائص المعرفة العلمية:

اتضح أن البناء المنطقي للنظرية النسبية؛ في حقل اللسانيات على الأقل، ينتج معرفة علمية، تتميز عن غيرها كالمعرفة النظرية والمعرفة العادية بخصيصات نجملها كالتالي:

أ- المعرفة العلمية نسقية؛ تبيّن أن بين المعرفتين النظرية والعلمية تشاركا في خصيصة النسقية، غير أن نسقية الأولى «صورية»، بينما نسقية الثانية «مادية».

وتشكل هذه الأخيرة شقَّ الاستنباط القائم، في منهجية اللسانيات النسبية، على الحصر التقابلي للوسائط المتاحة للغات من أجل تحقيق إحدى الكليات الدلالية أو التداولية. هذا الحصر التقابلي يمكن لمسه من جديد في تحقيق اللغات للإضافة المحضة الكلية الممثل لها بمجموع العلاقتين (ع Uع) بين المتضايفين (س، ص)، كما تعبر عنها الدالة (١٥) التالية:

١٥- س[ع Uع] ص.

لتحقيق الإضافة الكلية (١٥) ليس في الإمكان أكثر من وسيطي العلامة المحمولة والرتبة المحفوظة، واللغات البشرية جميعها مترددة بين هذين الإمكانين؛ فإذا اختار بعضها الوسيط الأول كالإنجليزية، احتمل المضاف في هذا النمط أن يتقدم على المضاف إليه أو يتأخر عنه؛ بمعنى ليس لأحد المتضايفين في الإنجليزية موقع قار بالنسبة إلى الآخر. وفي حالة اختيار اللغات الأخرى لأن تحقق الإضافة المحضة الكلية (١٥) من خلال وسيط الرتبة المحفوظة تعيّن حينئذ أن يكون للمضاف، في هذا النمط في اللغات، موقع قار بالنسبة إلى المضاف إليه. ولغات هذه النمط مخيرة من جديد بين تقديم المضاف على المضاف إليه كما في العربية، أو تأخيره عنه، كما في غيرها.

ولاشك في نسقية هذه المعارف بمعنى أن نسقاً بعينه يتوقعها مناطةً بمفسرات

كالوسائط الحاصرة لمختلف الإمكانات، وليس هناك معارف أخرى تخص موقع المتضايفين في اللغات جميعها لا يتوقعها نفس النسق. كما لا يتوقع معارف لا تصادف واقعاً في لغة. وكل ما يستجيب للقيود الثلاثة، فهو من قبيل المعرفة العلمية النسقية غير الصورية.

ب- المعرفة العلمية نمطية. إن النظرية اللسانية سواء أكانت كلية أم نسبية لا مناص لها من الجمع بين الأمرين:

أولاً: تقديم وصف كاف للخصائص البنيوية للعبارة اللغوية.

ثانياً: إيجاد مفسِّر معقول يناط به الوصف المقدم.

وبما أن الوسائط تقوم بدور المفسر في النظرية اللسانية، وجب أن تقدِّم هذه النظرية خصائص بنيوية نمطية. لوصف «وظيفة الفاعل النحوية»، مثلاً، نجد نظرية النحو النمطي تدخل «الموقع»، بوصفه خاصيةً بنيوية أساسية لتحديد تلك الوظيفة في اللغات التركيبية، لكنها تهمل الموقع في اللغات التوليفية لفائدة العلامة، بوصفها الخاصية البنيوية الأساس في المركب الحامل لتلك الوظيفة.

يترتب عن فحوى هذه الفقرة أن خصيصة النمطية المميزة للمعرفة العلمية تلزم نظرية اللسانيات النسبية أن توفر لنفس الكلي الدلالي أو التداولي أكثر من وصف واحد لخصائصه البنيوية، بشرط الانحصار التقابلي لضمان النمطية لتلك الكثرة.

ج- المعرفة العلمية حقيقية، يفترض في المعرفة العلمية أن تجمع بين اليقين المدرك بالأنساق الصورية، والموافقة للواقع المستحصل بالمناهج التجريبية، وكل معرفة جمعت، فضلاً عن النسقية والنمطية، بين اليقين والموافقة فهي حقيقية. إذن، لا يكفي في المعرفة العلمية اليقين الرياضي؛ إذ سبق أن كل «معرفة» مستنبطة بواسطة الأنساق الصورية، كانت منطقية أو رياضية، فهي يقينية، إذا لم تصادف واقعاً في العالم الذي نعيش فيه، فهي متحققة في أحد العوالم الممكنة. وعليه ليس كل «معرفة» يقينية بواقعية.

فضلاً عن انتفاء الترادف بين اليقين والحقيقة، فإنا نجد «المعرفة» المستنبطة بالنسق الرياضي البحث أو المنطقي تكون من حيث الصياغة الصورية في غاية الوضوح، لكنها من حيث الإحالة على فحواها، فهي في غاية الإبهام، إلى درجة أنه لا يتأتى إقران العبارة الصورية بمحتوى معين. ولبيان هذا القصور في الإحالة يكفينا استحضار التقسيم

الرباعي للكلم (٧ ب) الذي استنبطه **شومسكي** من النسق الصوري (٧ أ) الذي وضعه لنجد كل قسم لا يفيد شيئاً باعتبار صيغته التي تميزه.

لقد سبقت منا الإشارة إلى ائتلاف العلوميين حول اعتبار النظريات شباكاً تبنى لاصطياد المعرفة بموضوعات أحد الحقول العلمية؛ لذا يتوجَّب على النظرية اللسانية أن تطلعنا بلا ريب على واقع لغوي، وهي عندئذ تنتج معرفة علمية تتسم بخصيصة «حقيقية». وكل نظرية تنتج معرفة مقترنة بأدنى شك فيها أو في موافقتها للغات البشرية، فهي في مرتبة دون الغاية التي من أجلها بُنيت.

ولنمثل لخصيصة «الحقيقية» المميزة للمعرفة العلمية من المكون الصرفي[٥٢] لنجد كل اللغات البشرية قبل أن تُقِرَّ نسقها الصرفي على نمط ممكن مترددة بين وسيطي الجذر والجذع[٥٣]. وباختيار بعض اللغات لوسيط الجذر تضطر إلى تأسيس «مبدأ الصياغة» دون فقد القدرة على استغلال إتاحات يوفرها مبدأ آخر، لكن اختيار بعضها الباقي لوسيط الجذع سيضطرها إلى تأسيس «مبدأ الإلصاق»[٥٤]، وسيفوت عليها استغلال الإمكانات التي يتيحها المبدأ السابق.

وكل اللغات الجذرية (أي الآخذة بوسيط الجذر) يحتمل بعضُها الاقتصار على الإمكانات التي يتيحها مبدأ الصياغة مع عدم المانع من توظيف إتاحات مبدأ الإلصاق، ويحتمل بعضها الآخر كالعربية الجمع بين إتاحات المبدأين، كأن تصبّ الجذر مجرداً (سأل) في الصيغة (فَعَلَ) للحصول على (سَأَلَ) ثم تصبه مزيداً في صيغة (تَفاعَلَ) ويكون الناتج (تَساءَلَ)، وتلصق بالصيغة «علامة مفكوكة»[٥٥] تتألف من سابقة (يـ...) ولاحقة (..ـون) ويكون الناتج (يتساءلون). هذه الهرمية يعبَّر عنها من جديد كما يلي:

(١٦) (أ) سأل.

(ب) تساءَلَ.

(ج) يَتَساءلونَ.

نقرأ الهرم الصرفي (١٦) على اعتبار أحرف (سألتمونيها) زائدة على الجذر (١٦أ) لكنها أصلية في الصيغة الصرفية (١٦ ب)، بينما علامات المطابقة المفكوكة (١٦ ج) (يـ/ ...ـ/ ونَ)، بما فيها من أحرف المضارعة (نأيت)، تكون زائدةً على الصيغة الصرفية (١٦ ب)، لكنها أصلية في الصيغة الصرفية التركيبية (١٦ ج)، أو الصيغة (الصرْكِبِيَّة).

يشخص المثال (١٦) معنى قولنا: إن اللغات الجذرية من نمط العربية تستغل أولاً إتاحات مبدأ الصياغة؛ بإنشاء عدد محصور من الصيغ الصوتية لحشوها بمادة جذرية رخوة وتستغل ثانياً، في نطاق محدود، إتاحات مبدأ الإلصاحق فتزيد على الصيغة الصرفية علامات المطابقة في الأفعال والصفات، وعلامات الجنس والعدد في الأسماء. ويمكن أن نلاحظ انعكاس الاستعمال المتدرج لإتاحات المبدأين في جمع الأسماء وجمع جمعها، كما في المثال التالي:

(١٧) (أ) رَجُلٌ – رجالٌ – رجِالاتٌ

(ب) هَرَمٌ – أهرَامٌ – أهْرَامَاتٌ

وكل لغة أسست، باختيار وسيط الجذع، مبدأ الإلصاق تكون قد فوَّتت إمكان استغلالها لإتاحات مبدأ الصياغة، وبالتالي سيفقد مكوِّنها الصرفي القدرة على توليد جمع الجمع إذا نحن وقفنا عند هذا المثال.

٣- لسانيات خاصة ومعرفة عادية:

تتميز اللسانيات الخاصة، بالمقارنة مع اللسانيات الكلية واللسانيات النسبية، بخصائص تنفرد بها عن الضربين السابقين. وهذه الخصائص تمسُّ موضوع الدراسة، والمنهجية المتبعة في هذا الضرب من التفكير اللساني، وأخيراً المعرفة المستحصلة من دراسة ذاك الموضوع بتلك المنهجية.

٣-١- لسانيات موضوعاتها لغات خاصة

من الأعمال اللسانية مثل «كتاب سيبويه» ما يعنى بلغة بعينها كالعربية دون غيرها من اللغات، وبغض النظر عما إذا كانت مبادئ نحو العربية وقواعده كلية أو نمطية أو خاصة. إن ما يجري في اللغات الأخرى ليس من إشكالات صنف اللسانيات الخاصة؛ إذ لا يهمها سوى الخصائص البنيوية التي تصدق في اللغة موضوع الدراسة.

حين قال في العربية نحاتُها «**متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل**»(٥٦) لم يعنهم حينئذ ما إذا كان هذا القيد كلياً كما تصوره **شومسكي** وقد صاغة بعبارتهم تقريباً تحت «**مبدأ تجنب الضمير**»(٥٧)، ولا همَّهم أن يربطوه بوسيط لتحديد النمط اللغوي الذي

يصدق فيه هذا المبدأ، كما عنّ لنا أن نفعل بعدهم[٥٨]، وإنما اكتفوا باستشكال مواقع التطارد النسبي لضمائر الرفع المتصلة والمنفصلة في اللغة العربية.

وكذلك كان حالُهم وهم يجتهدون في صياغة «قواعد القلب» بمثل قولهم: «**متى اجتمعت الواو والياء وقد سبقت الأولى بالسكون، أيُتهما كانت، قلب الواو ياء، وأدغمت الياءُ في الياء**»[٥٩]. لم يستشكل الصرفيون امتدادات هذه القاعدة خارج العربية وسريانها في كل اللغات البشرية أو في بعضها؛ لأنهم لم يسعوا إلى ربطها بمبدأ ثبتت كليته، ولا بوسيط وضعي، من شأنه أن يوفِّر للغات التي اختارته نفس الإتاحات.

واستمر لسانيو العربية على هذا المنوال في الأعم الأغلب من الظواهر اللغوية التي عالجوها، مع العلم أن انحصار الدراسات اللسانية في اللغة المعينة، بغض النظر عما يجري في سواها الكلي أو الجزئي، ظاهرة عامة في اللغات، ومنتشرة بكثرة بين لغويين قدماء ومحدثين.

٣-٢- ارتباط اللسانيات الخاصة بمنهجية الاستقراء:

يغلب على التأمل اللساني المحصور في اللغة الخاصة التقيد بمنهج الاستقراء. ويقوم هذا المنهج في حقل اللغة على تجميع المعطيات بوصفها ملحوظات تجريبية وإنجازات لغوية لمن يوثق بفصاحة كلامه. وبعد ذلك تنظيم هذه المعطيات وفق سلَّمية من المفاهيم اللسانية؛ مبدأها تصويتات اللغة المدروسة، فانتظامات هذه التصويتات في وحدات صرفية ومعجمية، ومنتهاها اطرادات هذه الأخيرة في الجملة[٦٠]. وغاية كلِّ ذلك تقديم وصف للقواعد الواجب مراعاتُها أثناء الكلام لصون اللسان من اللحن. ولم يسع هذا الضرب من التفكير اللساني إلى إقامة نظرية تساعد مستعملها على فهم كل مظاهر اللغة التي يدرسها.

ومن أهم ما يخلِّفه غيابُ النظرية اللسانية انتشارُ الخلاف حول التفسيرات الممكنة للظواهر الموصوفة. ولا أدل على ذلك من جواب **الخليل بن أحمد** حين سئل عن مصدر «**العلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقيل له: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال... اعتللت أنا بما عندي أنه علّة لما علَّلْته منهُ، فإن أكن أصبت فهو الذي التمست... فإن سنح لغيري علَّةٌ لما علَّلْته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها**»[٦١].

ومن المستبعد أن ينكر أحدٌ أن الداعي الأهم إلى إقامة النظريات هو إلزام الباحثين بقول ما تسمح به النظرية، ومنعُهم من اختراع مفسرات من أنفسهم.

٣-٣- مميزات المعرفة العادية:

الجمع بين اتخاذ الاستقراء منهجاً وإحدى اللغات موضوعاً للدراسة يولِّد معرفة عادية، تنفرد بخصيصات مغايرة لمميزات المعرفتين النظرية والعلمية. وهي تبعاً لتسلسلها في ما سبق على النحو التالي:

أ- المعرفة العادية نفسية؛ وهي كذلك إن لم يتجهَّز اللساني المقبل على دراسة لغة خاصة بنسق منطقي، ولم يتقيَّد بقواعده المعرفية الصارمة، ولا استمسك بما قد يعصم قواه الذهنية من أن تضل في تأملاتها اللغوية. يعني هذا أن التشغيل المباشر للقوى الذهنية، أيّاً كان موضوع النظر، سيُنتج معرفةً عادية تتسم بخصيصة النفسية بدل النسقية.

ويمكن توضيح ما ذكرنا بمثال شخصٍ أراد أن يقيس استقامة الخط وانحناءه، فاكتفى بإعمال قواه البصرية، وصارت هذه القوى النفسية مصدر معرفته بهذا الموضوع، لكنه لا يستكين إلى هذه المعرفة، وهو كغيره ليس بمستيقن منها؛ لأنه لا يدري أصادف الصواب في ما رأى أم أخطأ. ولو وسَّل مسطرةً، (العيار التجريبي المناسب)، أو استعان بالمعادلة الخطية (ص = أس + ب) في معلم ديكارتي لكان مصدر المعرفة غير القوى الذهنية، ولصارت المعرفة أيضاً غير المعرفة النفسية.

ب- المعرفة العادية تصورية؛ التصورية خصيصة ملازمة للمعرفة العادية ومترتبة عن خصيصة «النفسية» وهي بذلك تقابل «اليقينية» في المعرفة النظرية و«الحقيقية» في المعرفة العلمية. وتختص التصورية بإمكان تواجد معرفتين متنافستين حول موضوع واحد، ولا سبيل للتحقق من صدق إحداهما وكذب الأخرى، ولا من كذبهما معاً إذا كان الصواب في غيرهما.

ويكفينا، توضيحاً لخصيصة التصورية بما وصفناها أعلاه، أن نستفسر نحاة العربية عن عامل النصب في المفعول لنتلقى عدداً لا بأس به من الأجوبة. فقد «ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً... وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونص **هشام بن معاوية** صاحب **الكسائي** على أنك إذا قلت: «ظننت زيداً قائماً» تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية. وذهب البصريون إلى أن الفعل

وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً»[٦٢]. موضوع واحدٌ بخمسة أوصاف، ولو نقبنا في كل ما وصلنا لوجدنا العدد أكبر، من غير أن يعدم صاحب كل رأيٍ المبررات الكافية لاستمالة المتوقف.

وإذا تجاوزنا الظاهر الملحوظ في معطيات اللغة المدروسة وجدنا الخلاف يطرد كلما وجّه المدرس تأملَّه نحو النسق الثاوي خلف مدركاته الحسية؛ إذ سيلاحظ جميع الصرفيين سقوط الواو من مضارع بعض المثال ومكوثها في البعض الآخر، لكن تصورهم لمفسِّر هذه الظاهرة الصرفية سيتعدد ويختلف مع فقد الوسيلة المنهجية للتحقق من صحة ما عرفوا. وعندئذ تنشأ معرفةٌ عادية تُستخلصُ بالاستقراء من معطيات لغة خاصة، وتتميز بالنفسية بدل النسقية، وبالتصورية عوض يقينية المعرفة النظرية أو حقيقة المعرفة العلمية، وبالخصوصية بدل كلية المعرفة اليقينية ونمطية المعرفة الحقيقية.

الهوامش

(١) مصطلح الكلية مستعمل أعلاه بمعنيين؛ إذ توصف المعرفة بالكلية إذا كانت ثابتة لا تتغيَّر وشاملة لا تتبعض. بينما النظرية والمنهج يوصفان بالكلية حين يتوسل بهما كل الباحثين في ميدان بعينه. فالكلي إذا اقترن بالمعرفة أفاد الثبات والشمول، وهو مع المنهج النظري يفيد التوافق والإجماع.

(٢) العلوميا تركيب مزجي من العلم والعلو؛ وهو يفيد مصطلحياً المفهوم من «العلم الأعلى» في برهان ابن سينا، وهو أيضاً المقابل المعرفي لما يفيده اللفظ الأجنبي Epistemologie speciale.

(٣) القرناب عبارة عن سلسلة من العمليات الذهنية المضبوطة بضربين من القواعد المعرفية: «قواعد استقرائية» تكوِّن الفرع الأول من هذه المنهجية وتؤدي إلى «نتائج عامة» تنقلب في فرعها الثاني إلى «فرضيات مراسية»، منها يكون الانطلاق عند إجراء «قواعد برهانية» فتشتق مبرهنات أو معارف علمية.

(٤) أنظر: كارل بوبر، **منطق المعرفة العلمية** k. Popper, la logique de la découverte scientifique

(٥) للمزيد من التفصيل أنظر: شومسكي، **تأملات في اللغة**، Chomsky, Réflexions sur le langage.

(٦) شومسكي. **اللسانيات الديكارتية**، Chomsky, La Linguistique Cartesienee.

(٧) راجع: الفصل الرابع من حوار شومسكي مع متسو رونا، Chomsky, Dialogue avec Mitsou Ronat.

(٨) للمزيد من التفصيل أنظر: كارل بوبر، **منطق المعرفة العلمية**.

(٩) للتوسع في الموضوع أنظر: د. محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية**، ١- أفول الكليات اللسانية.

(١٠) راجع، مفهوم الدحض والانسجام Falsifiabilité et coherence في الفصل الرابع من كتاب بوبر، **منطق المعرفة العلمية**.

(١١) حماية النظرية من القوادح المراسية في اللسانيات الاصطلاحية نقله د. عبد القادر الفاسي إلى بعض أعماله، كما في مقاله «**عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني**»، ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، ص ٤٣-٦٣. ومن أمثلة التعارض المذكور نجد نظرية شومسكي الاصطلاحية تتوقع أن يكون لكل لغة بشرية رتبة أصلية، في حين ثبت ثبوتاً قطعياً أن لغات ليس لمكونات الجملة فيها رتبة أصلية. راجع مفهومي اللغات التوليفية واللغات التركيبية في: الأوراغي، **الوسائط اللغوية**، أو اللغات المعرَّبة واللغات المرتبة في الأوراغي، **اكتساب اللغة**.

(١٢) تتوقع نظرية شومسكي أن «مبدأ التعلق البنيوي» داخل في محتوى الملكة اللغوية، وعندما جعله بونتام في ملكة ذهنية أعم سماها «الذكاء العام» دافع شومسكي عن تصوره بالتقليل من القدرة العلمية لمخالفه، كما يظهر من قوله: «إذا كان بوتنام قادراً بالفعل على أن يشخص بكيفية أو بأخرى الذكاء العام، وأن يبيِّن ولو بطريقة فضفاضة كيف تناط خاصية تعلق القواعد التركيبية بالبنية الطبيعية كما يتصورها بونتام سأكون سعيداً». يشير إلى أن في ذهنه شيئاً لكن اعتراضه فاسد الصياغة. راجع ص ٥٤٤-٧٤٤ **من كتاب نظريات اللغة ونظريات الاكتساب** .Theories du l'apprentissage أنظر: أيضاً رد شومسكي على أصحاب الدلالة التوليدية حين غيروا أساس النظرية المعيار، فجعلوا الدلالة مكان التركيب، وكذلك رده على الوظيفين عندما قالوا: إن لاستعمال اللغة وظيفة تؤثر في بنيتها الصورية. هذا الرد نقله د. عبد القادر الفاسي إلى كتابه اللسانيات واللغة العربية، أنظر ص ٤١، ٦١، ٩٤.

(١٣) يستفاد من تحليل بوبر لمفهوم الحد في التوجهين: الاصطلاحي والمراسي أن تغيير الحد في التوجه الأول يعني إعادة صوغ النتائج الداحضة بتحويل حدها الصريح إلى حد ضمني. وللمزيد من التوضيح

أنظر المبحث العشرين، وكذلك الفصل الخامس من كتاب بوبر، **منطق المعرفة العلمية**. وللوقوف على مثال عملي لتغيير الحد بالمعنى الاصطلاحي أنظر ما جمعه متسو روني من مقالات في كتاب **النظرية المعيار الموسَّعة** Langue, Théorie generative érendue، والفصل الأول من كتاب شومسكي: **قضايا الدلالة** Chomksky, Questions de sémantique.

(١٤) الفرضية المساعدة Hypothese auxiliaire، كالفرضية القاصرة Hypothèse adhoc ينعت بهما بوبر كل ما يلحق النظرية إبان تأزمها من أجل إنقاذها من الانهيار، راجع كتابه منطق المعرفة العلمية.

(١٥) راجع: شومسكي، **مبادئ وبرمترات النظرية التركيبية** Chomsky, Principles and Parameters in syntactic theory، وكذلك الفصل الثالث من: الأوراغي، الوسائط اللغوية، أفول اللسانيات الكلية.

(١٦) الفرض والاستنباط نركب لفظيهما تركيباً مزجياً فنحصل على القِرناب، وهو المقابل العربي للمصطلح الأجنبي Hypothéco-Déductive.

(١٧) فرضية العمل الطبعي مفادها وجود معارف أولية منسوجة في بنية الخلية الدماغية؛ تلك الأوليات لا تُتعلَّم ولا يفترض خلو الذهن منها: لأنها القاعدة اللازمة والأساس الضروري لكل المعارف المكتسبة، وهذه الفرضية تكاد ترادف فكرة الإلهام والتسخير التي تقابل الوضع والاصطلاح في الفكر اللغوي العربي القديم، للمزيد من التفصيل أنظر: د. محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

(١٨) راجع: منهجية الاستنباط في الفصل السادس من كتاب: تارسكي، مدخل إلى المنطق Alfred Tarski, Introduction à la logique.

(١٩) أنظر: المفهوم من الحد الضمني المقابل العربي للفظ الأجنبي Définition implicite في بوبر، **منطق المعرفة العلمية**.

(٢٠) يعتقد شومسكي أن المعارف اللسانية الطبعية المركونة خلقةً في خلايا العضو الذهني تكون مصوغة صياغة الأوامر. للمزيد من التوضيح أنظر كتابه: **تأملات في اللغة**، Chomsky, Réflxions sur le langage.

(٢١) أنظر: **شومسكي، نظرية العمل والربط**، ص ١١٩, ٤٣٠. والأوراغي، المبحث (٣. ٦. ٤.) في الوسائط اللغوية، الجزء الأول، أفول اللسانيات الكلية.

(٢٢) قيد السوجِ المعيَّن المقابل العربي لما سماه شومسكي: Condition du sjuet spécifié((CSS)، أنظره في: الفصل الثالث من كتابه: نظرية العمل والربط Chomsky, Théorie gouvernement et du liage، وأنظر أيضاً قيد الجزر الإسمية (NICفي مقاله (On binding) ص ١-٦٤، ضمن ١١، Linguistic inquiry.

(٢٣) عبر شومسكي عن مبدأ التعميم الموصوف أعلاه في مواضع كثيرة من كتبه؛ منها قوله: إن القيام بتحليل عميق للغة الواحدة ليوفر الوسائل الكفيلة بالكشف عن خصائص النحو الكلي. وقد قاده هذا الاعتقاد إلى فرضيته الشهيرة التي تقول: إن ما يصح في الإنجليزية يحتمل أن يكون كلّياً يستغرق جميع اللغات البشرية. للمزيد من التفصيل أنظر كتبه؛ **دراسات في الصورة والمعنى** Essais sur la forme et le sens، و**مسائل الدلالة** Questions de séantique، و**نظرية العمل والربط** Theorie du Gouvernement et du liage.

(٢٤) للوقوف على طبيعة العلاقة القائمة بين النظرية وموضوعها انظر: يلمسليف، **مقدمات إلى نظرية لسانية** Prolégomenes à une théorie du langage، وبوبر، **منطق المعرفة العلمية**.

(٢٥) مركب القواسم يشمل (each other) كما تستعمله اللغة الإنجليزية في مثل they want each oth-

er to win، ومرادفه (les uns les autres) في الفرنسية كما في نحو ils ont promis à leurs épouses d'aller les uns chez les autres. ومثل ذلك (بعضهم بعض) المستعمل في العربية كما في العبارة: هم وعدوا أبناءهم بزيارة بعضهم بعضاً، للمزيد من التوضيح أنظر: المبحثين (٤.٢.٢.٣) و (٤.٣.٣.٢.) في: الأوراغي، **الوسائط اللغوية**.

(٢٦) راجع المدخل من كتاب: شومسكي، دراسات في الصورة والمعنى.

(٢٧) للاصطلاحيين طرق عدة لتحصين نظريتهم المهددة بالانهيار، راجعها في فصول القسم الأول من كتاب بوبر، منطق المعرفة اللعمية، وفي المبحث (٤.٢) من كتاب: الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج ١، أفول اللسانيات الكلية.

(٢٨) أنظر: د. عبد القادر الفاسي وهو يردد نزعة اصطلاحية تخص طبيعة العلاقة القائمة بين النظرية اللسانية الكلية وبين الوقائع التجربية، في مقاله «**عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب الأدبي**»، ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، ص ٤٣-٦٣.

(٢٩) نستعمل الرواسم الأولية بمعنى Les termes primitifs، في الفصل السادس من كتاب تارسكي، مدخل إلى المنطق.

(٣٠) من المعرفة النظرية ما يكون بحتاً، فلا يتناول أي حقل من الموضوعات، بل لا تطلعنا هذه المعرفة النظرية البحتة على شيء في العالم الذي يحيط بنا؛ لأن مثل هذه المعرفة تكون مستنبطة بتطبيق قواعد صورية يشكل بناؤها الصارم نسقاً رياضياً بحتاً. للوقوف على هذا الضرب من المعرفة، أنظر: الفصل الأول من كتاب رودلف كارناب، **الأسس الفلسفية للفيزياء** Rudolf Carnap, Les Fondemenets philosophiques de la physicque.

(٣١) ينظر في موضوع منهجية بناء الأنساق الصورية: تارسكي، مدخل إلى المنطق: Alfred Tarski, Introduction à la logique، وكارناب، الأسس الفلسفية للفيزياء، Rudolf Carnap, Les Fondements philosophiques de la physique. وكارل بوبر، منطق المعرفة العلمية.

(٣٢) راجع المبحث (٢.٣)، في شومسكي، في نظرية العمل والربط، والفصل الأول من كتابه The Minimalist Program.

(٣٣) عدد أقسام الكلم قد يختلف حتى داخل اللغة الواحدة، وذلك بحسب منطلقات الدارسين ففي العربية مثلاً وجد سيبيوية ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف، وبلغ العدد في مقترح تمام حسان سبعة: الاسم والصفة والفعل، والضمير والخالفة، والظرف، والأداة. كما في كتاب: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص ٩٠، ووجدنا بمعيار مغاير غير ذينك العددين بمقولات أخرى. وهي: اسم جوهر، اسم زمان، فعل تام، فعل ناقص، صفة، أداة، أنظر: الأوراغي، الوسائط اللغوية.

(٣٤) راجع في مسألة الرتبة: الفصل الثالث من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج ١.

(٣٥) ثبت أن الفرضيات المؤسسة للنظريات إما اعتباطية لا تحيل على شيء في المحيط الخارجي، وإما مراسية مرتبطة بواقع. وهذه الأخيرة «**حدود، ومقدمات واجب قبولها في أول العقل أو بالحس والتجربة أو بقياس بديهي في العقل**» ابن سينا، البرهان، ص٥٩. راجع أيضاً رودلف كارناب وهو يفرق بين القوانين المراسية Lois empiriques والقوانين الكلية Los universelles في كتابه **الأسس الفلسفية للفيزياء**. وراجع كذلك كارل بوبر حيث يدافع، في كتابه **منطق المعرفة العلمية**، عن تصوره للأقاويل الجزئية énonces singuliers في مقابل الأقاويل الكلية énonces لدى الاصطلاحيين.

(٣٦) الفرضيات المؤسسة للنظريات قابلة للإثبات دون السقوط في إقامة براهين بلا نهاية، ولا الدور؛

كالبرهنة ببعض الفرضيات على بعضها الآخر. وهو ما يؤكده ابن سينا بقوله: «**لكل واحد من الصناعات، وخصوصاً النظرية، مبادئ وموضوعات ومسائل. والمبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهِن تلك الصناعة، ولاتُبرهن هي في تلك الصناعة... وإنما تبرهن في علم فوقها أو في علم دونها**». البرهان، ص٩٨.

(٣٧) سبق أن أثبتنا أن البنية الخلوية للأعضاء الدماغية تمتاز عن غيرها بتهيؤ العضو الذهني للتشكّل ببنية ما يحل فيه، فيكتسب عندئذ قدرة عملية للتوسع في الموضوع أنظر: الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**.

(٣٨) من خلال المقارنة بين لغة الحيوان ولغة الإنسان تبين لابن سينا أن الضرورة الخَلْقيَّة تحتم أن تكون الأولى طبعية؛ لأن الحاجات البيولوجية للحيوان متناهية، فأقدر كل صنف من هذا النوع على التواصل بلغة محدودة على قدر الافتقار. ولما كانت أغراض الإنسان غير محدودة لزمته لغة، على قدر الحاجة، بإمكانات غير متناهية. وغير المتناهي متجدد، والمتجدد وضعي. بل إن الضرورة الخَلقية للإنسان هي الباعثة له على اختراع لغاته، كما نص على ذلك ابن سينا في قوله: «**ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة انبعثت إلى اختراع شيء يُتوصل به إلى ذلك، ولم يكن أخف من أن يكون فعلاً، ولم يكن أخف من أن يكون بالتصويت... فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها ليُدل بها على ما في النفس من أثر**». كتاب العبارة، ص ٢، وللمزيد من التفصيل أنظر أيضاً القسم الأول من كتاب: الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، والمقالة الخامسة من كتاب: ابن سينا، النفس، ص ١٨١.

(٣٩) للقالبية في اللسانيات النسبية تصور مغاير لما هي عليه في كل من النحو التوليدي التحويلي، والنحو الوظيفي. للتوسع في الموضوع أنظر: الفصل السابع «**فصوص اللغات وقوالب اللسانيات**» في كتاب: الأوراغي، **الوسائط اللغوية**، ج٢، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، أنظر: الطرة ٤٨، من هذا المقال.

(٤٠) نستعمل هنا الوسيط بمعنى مغاير لمدلول البرمتر في نظرية النحو الكلي، راجع الفصل الثالث «**برمترات النظرية ووسائط اللغة**»، في كتاب: الأوراغي، **الوسائط اللغوية**، ج ١، أصول اللسانيات الكلية.

(٤١) للوقوف على الطابع المرآتي المخلوع في التقليد الغربي على اللغة أنظر: كتابي شومسكي، **اللسانيات الديكارتية، وتأملات في اللغة** ١- Chomsky, Linguisitique cartésienne, ٢- Réflexions sur le langage. أنظر أيضاً مقدمة الطبعة الإنجليزية لكتاب بوبر، **منطق المعرفة العلمية**.

(٤٢) الغزالي، **المستصفى**، ج ١، ص ٢١.

(٤٣) يعبر الغزالي عن تصور النظار للنطق والكلام والقول وعن علاقة التشارط القائمة بين هذه الثلاثة فيقول: «**النطق ليس هو صورة العبارة، ولا نفس الإشارة، ولا شكل الحروف، ولا تقطيع الأصوات، بل النطق هو تمكن النفس الإنسانية من العبارة عن الصورة المجردة المتقررة في علمه، المفردة في عقله المتبرئة عن الأشكال المعراة عن الأجسام... وهو أصل الكلام والقول...لأن كلامنا أثرٌ نطقنا... قبل إلقاء القول عليه... والكلام يحتاج إلى عبارة ونظم ولفظ ليصير قولاً... ولا يظهر القول إلا بواسطة الصوت... فالقول إذا صدر عن لسان المتكلم، وانتظمت عبارته يحمله الهواء... ويبلغ المعاني الملبوسة المركبة المرتبة إلى آذان المستمعين**» **الغزالي، المعارف العقلية**»، ص ٣٠-٦٩.

(٤٤) عدة الاكتساب تشمل قوى النفس المعرفية وقواها التعليمية، للمزيد من الإيضاح انظر القسم الأول من كتاب الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**.

(٤٥) للتوسع في الموضوع راجع: الفصل الرابع من كتاب: الأوراغي، **الوسائط اللغوية**، ج ١، أفول اللسانيات الكلية.

(٤٦) للمزيد من التدقيق أنظر: الفصل الخامس من كتاب: الأوراغي، **الوسائط اللغوية**، ج٢، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية.

(٤٧) للوقوف على ماسرد من العلاقات وغيرها راجع الأصول الجبارية في القسم الثاني من كتاب: الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، والفصل الثالث من الوسائط اللغوية، ج١، أفول اللسانيات الكلية.

(٤٨) سبق أن أثبتنا في أكثر من موقع أن كل لغة بشرية تقبل أن تتجزأ إلى أربعة فصوص متعالقة:

١- فصٌ نصغي له محتوى صوتي، يتفرّع إلى: (أ) نطق phonétique و (ب) نّصت Phonologie.

٢- فص معجمي: محتواه عدد غير محصور من المداخل المتميز كلّ منها بتمثيل: كَلمي وقولي، يتفرع إلى (أ) معجم واقع؛ مداخله أصول (ب) معجم متوقع؛ مداخله فروع.

٣- **فص تشقيقي** محتواه قواعد توليد مداخل فروع من أصولها. يتشعب إلى (أ) اشتقاق: محتواه قواعد تشقيق الكلم؛ (ب) تصريف: يحتوي على قواعد تغيير القول.

٤- فص تركيبي: يتضمن قواعد التركيب، يتشعب بحسب النمط اللغوي، إلى مكونين أو ثلاثة مكونات. ويتكفل بكل فص لغوي قالبٌ نحوي في إطار نهوض مجموع قوالب النموذج النحوي بمجموع فصوص اللغة.

(٤٩) أنظر المبحثين (٢، ص ٣٤)، و (٩-٢، ص ٢٣٥) من كتاب شومسكي **نظرية العمل والربط**، والمبحث (٨-٤) المخصص للرتبة في كتابه .The Minimalist Program

(٥٠) من مفارقات شومسكي جمعه بين الإقرار بكون اللغات البشرية منقسمة إلى «لغات شجرية» و«لغات غير شجرية» وبين التصريح المتكرر باستحالة تطبيق قواعد لغة غير شجرية على لغة شجرية، وبإمكان توسيع الإطار النظري للغات الشجرية ليتناول اللغات غير الشجرية. للمزيد من التفصيل راجع المبحث (٨-٢) من كتابه **نظرية العمل والربط**.

(٥١) للمزيد من التوضيح: أنظر الفصل الرابع المخصص لتعلق المعاجم النمطية بالوسائط اللغوية في كتاب: الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج١، أفول اللسانيات الكلية.

(٥٢) المكون الصرفي أحد فرعي الفص التشقيقي فرعه الثاني مكون اشتقاقي، محتوى هذا الأخير قواعد دلالية لتشقيق الكلمات الأصول وتوليد كلمات فروع تجري في جميعها دلالة الكلمة الأصل. أما محتوى المكون الصرفي فقواعد صوتية لتغيير بنية القولات الأصول لإنتاج قولات فروع.

(٥٣) للوقوف على الوسيطين المذكورين وعلى قيمهما أنظر: الفصل السابع من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج٢، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية.

(٥٤) مبدأ الصياغة يصدق على عملية إعداد صيغ صوتية مثل (فعل)، و(تفاعل) لأن تفرغ فيها «جذور رخوة»، سواء أكانت مجردة مثل (سأل)، أم مزيدة مثل (تساءل). وفي المقابل يصدق مبدأ الإلصاق على عملية لحام سوابق مثل (en) أو لواحق مثل (ment) بـ«جذور يابسة» مثل (terre) للحصول على (en terrement). وبذلك ينحل الصرف الجذعي خطياً إلى «جذوع يابسة» ولواصق تلتحم به من أوله أو من آخره. بينما الصرف الجذري ينحل هرمياً إلى صيغ و «جذور رخوة» مزيدة أو مجردة. وتكون الصيغة دالة في الصرف الجذري دلالة اللاصقة في الصرف الجذعي خلافاً لما يراه في صرف العربية المستيضيئون بنظرية النحو الكلي. للمزيد من التفصيل راجع: الفصل السابع من كتاب: الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج٢، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية.

(٥٥) للتوسع في الفرق بين الظاهر والضمير والعلامة انظر: المباحث ٢-٦-٣- في كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية.

(٥٦) ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ١٩١-١٩٢، والأشموني، **شرح الألفية**، ج١، ص ١٢٧. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص ٨٤، وسيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٣٧٧، وما بعدها.

(٥٧) أنظر شومسكي، **نظرية العمل والربط**، ص ١١٩، و ٤٣٠.

(٥٨) راجع المبحث (٤-٦-٣) من كتاب: الأوراغي، **الوسائط اللغوية**، ج١، أفول اللسانيات الكلية.

(٥٩) ابن يعيش، **شرح الملوكي**، ص ٤٦١.

(٦٠) للمزيد من التفصيل أنظر: التناول العلومي لهذه المنهجية في كتاب لوي يلمسليف، **مقدمات لنظرية لسانية** Louis Hjelmslev, prolégomènes à une théorie du langage، والتطبيق العملي لها في كتاب تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**.

(٦١) النص بكامله نقله الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٦٥.

(٦٢) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ج١، ص ٧٨.